

نداء حقوقي مشترك

بمناسبة عيد المرأة دعوة دائمة للمساواة بحقوق المواطنة بدون تحفظ

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الانسان في سورية، نتقدم من جميع نساء العالم بالمباركة والتهنئة، باليوم العالمي للمرأة، يوم الثامن من اذار من كل عام، ونحيي نضالات الحركة النسائية المحلية والعالمية، ونعلن تضامننا الكامل مع المرأة في سورية من أجل تمكينها من حقوقها كاملة، والنضال من اجل القضاء النهائي على كل اشكال التمييز وكافة مظاهر العنف ضد المرأة.

وننظر الى هذه المناسبة الجليلة على انها محطة تضالوية تضامنية، تتوحد فيها كل النضالات من اجل إقرار حقوق الانسان وإعلاء منزلتها وتعزيز ثقافتها، وأننا نشارك المنظمات النسائية الاحتفال بهذه المناسبة هذا العام 2022 تحت شعار: المساواة المبنية على النوع الاجتماعي اليوم من أجل غدٍ مستدام، اعترافا بمختلف مساهمات النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، بقيادة مهمة التكيف مع تغير المناخ، والتخفيف من حدته، والاستجابة له لبناء مستقبل أكثر استدامة للجميع.

يعتبر تعزيز المساواة المبنية على النوع الاجتماعي في ظل أزمة المناخ والحد من أخطار الكوارث أحد أكبر التحديات العالمية التي نواجهها في القرن الحادي والعشرين. فلطالما كان لقضايا تغير المناخ والاستدامة، وستظل لها، تأثيرات شديدة الحدة ودائمة في بيئتنا وتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية، وبالطبع تكون الفئات الأكثر عرضة وتهميشا هي الأكثر تأثرا بهذه الأزمة. نعلم كل يوم بشكل أكثر تأكدا أن النساء أكثر عرضة لتأثيرات تغير المناخ من الرجال، فهن يشكلن غالبية فقراء العالم وهن أكثر اعتمادا على الموارد الطبيعية التي يهددها تغير المناخ.

ان النساء والفتيات هن قائدات فعالات وصانعات تغيير فيما يتعلق بالتخفيف من حدة التغير المناخي والتكيف معه، فينخرطن في مختلف المبادرات المتعلقة بالاستدامة حول العالم، ومشاركتهن وقيادتهن دائما ما تثمر عن عمل مناخي أكثر فعالية. ولذا يجب الاستمرار في تفعيل الفرص وإزالة العوائق، لتمكين النساء والفتيات من إيصال أصواتهن ومشاركتهن في صنع القرارات الخاصة بجميع المسائل المتعلقة بالتغير المناخي والاستدامة أمرا أساسيا إذا أردنا تحقيق التنمية المستدامة وترسيخ المساواة المبنية على النوع الاجتماعي، حيث إنه لا يمكننا الإنعام بمستقبل مستدام أو متساو دون تحقيق المساواة المبنية على النوع الاجتماعي.

ورغم بعض الإنجازات الخاصة بواقع المرأة السورية في بعض القطاعات. لكن المرأة السورية ما زالت تتعرض للعديد من أشكال المعاناة والتمييز، نتيجة لتضايف عوامل اجتماعية ثقافية وقانونية واقتصادية. ومنذ اذار 2011 وما أصاب الوطن السوري كله، من تدمير وخراب، مع وقوع الحروب الدموية المتعددة الجبهات والجهات، فقد ارتكبت أفظع الانتهاكات بحق المرأة السورية وانوثتها

وكرامتها، من ممارسات التعذيب والمقتل والمخطف والاختفاء القسري والاعتصام والتهجير القسري والاعتقال التعسفي، ومن قبل جميع الأطراف المتحاربة، واصبحت هدفاً لمختلف الاعتداءات الجسدية والمعنوية، إضافة إلى ظهور ما يسمى بالمحاكم الشرعية وأوامرها وفتاويها المقر وسطية التي ألغت حرية المرأة نهائياً، في بعض المناطق السورية.

لكننا ازددنا إصراراً وبقينا، بضرورة التكريم الدائم للمرأة السورية العظيمة والوفاء لتضحياتها، عبر تواصل نضالنا الحقوقي من أجل تحسين أوضاعها وإلغاء منزلتها وتعزيز ثقافتها وانتزاع حقوقها وإقرارها، حيث إن هذه الأيام تمر علينا وسورية تعيش مرحلة جديدة متجهة إلى بر السلام والحوار بين السوريين، عبر محاولة الأطراف من أجل تذليل الصعوبات التي تعترض طرق البحث عن الحلول الاستراتيجية الملائمة والتي تنطوي على ضرورة إيجاد السبل من أجل بناء وصيانة مستقبل آمن وديمقراطي للسوريين جميعاً.

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، نتوجه بالتعازي القلبية والحارة لجميع من قضى من المواطنين السوريين، متمنين لجميع المجرحي الشفاء العاجل، ومسجلين إدانتنا واستنكارنا لجميع ممارسات العنف والمقتل والاعتقال والاختفاء القسري أياً كانت مصادرها ومبرراتها. فإننا نعلن عن تضامننا الكامل مع الضحايا السوريين عموماً، ومع النساء الضحايا بشكل خاص. كما نناشد جميع الأطراف المعنية الإقليمية والدولية بتحمل مسؤولياتها تجاه شعب سوريا ومستقبل المنطقة ككل، والعمل الجدي على إيقاف جميع العقوبات الجائرة بحق الشعب السوري والتي ساهمت في تدهور الأوضاع الإنسانية والحياتية، حيث إنه لا ينبغي لبعض الأطراف الدولية استخدام تطبيق العقوبات كأدوات للضغط السياسي وبالتالي حرمان المواطنين السوريين من مواردهم الأساسية للبقاء، ومما لم يساعد بالإسراع في التوصل لحل سياسي سلمي دائم للآزمة السورية، إننا ندعو جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية للعمل على:

1. إيقاف جميع العمليات القتالية على كامل الأراضي السورية، وإيقاف جميع التدخلات الإقليمية والدولية بالآزمة السورية، وإنما المساعدة في الشروع الفعلي والعملية بالحل السياسي السلمي، وإعادة الأعمار.

2. الانسحاب الفوري وغير المشروط للقوات التركية المحتلة والمسلحين المتعاونين معهم، من عفرين وريف الحسكة وريف الرقة وادلب وريفها وجميع الأراضي السورية التي قاموا باحتلالها. وفضح مخاطر الاحتلال التركي وما نجم عن العمليات العسكرية التركية في الأراضي السورية، من انتهاكات في حق المدنيين السوريين وتعريضهم لعمليات نزوح واسعة ومخاطر إنسانية جسيمة.

3. إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين، وفي مقدمتهم النساء المعتقلات، ما لم توجه إليهم تهمة جنائية معترف بها وكانوا قد قدموا لمحاكمة تتوضر فيها معايير المحاكمة العادلة.

4. العمل السريع من أجل الكشف عن مصير المخطوفين وإطلاق سراح من بقي حياً، من النساء والاطفال والمذكور، لدى قوات الاحتلال التركية ولدى الفصائل المسلحة المتعاونة مع الماتراك، ودون قيد أو شرط. وإلزام قوى الاحتلال بتوفير تعويض مناسب وسريع جبراً للضرر الللاحق بضحايا الاختطاف والاختفاء القسري.

5. الكشف الفوري عن مصير المفقودين والمختفين قسريا من النساء والذكور والمطافل، بعد اتساع ظواهر الاختفاء القسري، مما أدى الى نشوء ملفا واسعا جدا يخص المفقودين السوريين.

6. العمل على مناهضة كافة أشكال ومظاهر العنف والتعصب في سورية، وإشاعة ثقافة السلم المجتمعي والتسامح والتقاليد الديمقراطية الحقيقية.

7. إعلاء شأن مبدأ الحق في الاختلاف واحترام هذا الحق، وتطبيقه على أرض الواقع، والدفاع عن استمراره وتغذية ثقافة الاختلاف بما هي إغناء ودعم لصنع مناخات الديمقراطية الملائمة.

8. الإعلاء من شأن قيم حقوق الإنسان والمواطنة والديمقراطية والتسامح، وفي مقدمتها الحق في المعتقد، والحق في حرية الرأي والتعبير عنه، والحق في التنظيم النقابي والتجمع السلمي والتعددية السياسية.

9. بذل كافة الجهود الوطنية السورية الحكومية وغير الحكومية للانتقال تدريجياً بالبلاد من حالة فوضى المكونات الطائفية والماثنية والقومية الى دولة العيش المشترك وثقافتها القائمة أصلا على الاعتراف بالآخر المختلف، والمقدرة على المشاركة معه والمتضامن، واعتبار التنوع مصدراً لإغناء الشخصية الفردية والجماعية، ونبذ العنف والتداول السلمي للسلطة.

10. تشكيل لجنة تحقيق قضائية مستقلة ومحايدة ونزيهة وشفافة بمشاركة ممثلين عن المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، تقوم بالكشف عن الأسباب المختلفة للعنف والممارسين له، وعن المسؤولين عن وقوع الضحايا، سواء أكانوا حكوميين أم غير حكوميين، وأحالتهم إلى القضاء ومحاسبتهم.

11. تلبية الحاجات الحياتية والاقتصادية والإنسانية للمدن المنكوبة وللمهجرين داخل البلاد وخارجها وإغاثتهم بكافة المستلزمات الضرورية.

12. إلغاء العقوبات الظالمة المفروضة على سورية والشعب السوري، وفك الحصار الاقتصادي الجائر والذي أدى الى الافتقار والنقص الحاد بأدنى متطلبات العيش للسوريين وحرمانهم من حقوقهم بحياة آمنة تتوفر فيها حاجاتهم الأساسية.

13. وكون القضية الكردية في سوريا هي قضية وطنية وديمقراطية بامتياز، ينبغي دعم الجهود الدرامية من أجل إيجاد حل ديمقراطي وعادل على أساس الاعتراف الدستوري بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، ورفع الظلم عن كاهله، وإلغاء كافة السياسات التمييزية ونتائجها، والتعويض على المتضررين ضمن إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً، بما يسري بالضرورة على جميع المكونات السورية والتي عانت من سياسيات تمييزية متفاوتة.

14. بلورة سياسات سورية جديدة تعمل على إلزام كل الأطراف الحكومية وغير الحكومية في العمل للقضاء على كل أشكال التمييز بحق المرأة من خلال برنامج للمساعدة والتوعية والتمكين. وتعبئة المواطنين وتمكين الأسر الفقيرة بما يكفل للجميع السكن والعيش اللائق والحياة بحرية وأمان وكرامة، والمبداية لن تكون إلا باتخاذ خطوة جادة باتجاه وقف العنف وتفعيل الحلول السياسية السلمية في سورية، من أجل مستقبل آمن وديمقراطي.

15. قيام المنظمات والمهيات المعنية بالدفاع عن قيم المواطنة وحقوق الإنسان في سورية، باجتراح المسبل الآمنة وابتداع المطرق المسلمة التي تساهم بنشر وتثبيت قيم المواطنة والتسامح بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاريهم، على أن تكون بمثابة الضمانات الحقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء.

دمشق في 832022

المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية

1) المنظمة الكردية لحقوق الإنسان والحريات العامة في سورية (DAD)

2) المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية.

3) اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (المرصد).

4) المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية.

5) منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف.

6) منظمة المدافع عن معتقلي الرأي في سورية-روانكة.

7) لجان المدافع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).